صندوق النقد الدولي

خط الائتمان المرن (FCL)

خط الائتمان المرن مُصَمَّمٌ لتلبية الطلب على الإقراض الموجه لمنع الأزمات وتخفيف حدتها في البلدان التي يتسم إطار سياساتها وسجل أدائها الاقتصادي بدرجة كبيرة من القوة.

الغرض	توفير الدعم المالي للبلدان التي تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية للغاية وسجل أداء متواصل فيما يخص تنفيذ السياسات لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الفعلية أو المحتملة لتمويل ميزان المدفوعات وتعزيز ثقة الأسواق خلال فترات ارتفاع المخاطر.
الأهلية	قوة بالغة تتسم بها أساسيات الاقتصاد وأطر السياسات المؤسسية
	سجل متواصل من السياسات بالغة القوة والتزام مستمر بمواصلة تنفيذ هذه السياسات مستقبلا.
	وعلاوة على أن سياسات البلد العضو يجب أن يكون تقييمها إيجابيا للغاية في آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة، فيما يلي مجموعة من المعايير المستخدمة في تقييم مدى أهلية البلد للاستفادة من خط الائتمان المرن: • مركز خارجي مستدام • مركز حساب رأسمالي تشكل التدفقات الخاصة النسبة الأكبر منه • سجل أداء يعكس قدرة الكيانات السيادية على النفاذ بصورة منتظمة إلى الأسواق الرأسمالية الدولية وفق شروط مواتية • *في حالة طلب الاتفاق على أساس وقائي*، يجب أن يظل مركز الاحتياطيات كافيا نسبيا، حتى وإن كانت هناك ضغوط محتملة على ميزان المدفوعات تبرر طلب المساعدة من الصندوق. • سلامة المالية العامة، بما في ذلك استدامة القدرة على تحمل الدين العام. • انخفاض التضخم واستقرار معدله، في وجود إطار سليم للسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف.

		• سلامة النظام المالي وعدم وجود مشكلات في الملاءة يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي. • فعالية الرقابة على القطاع المالي. • شفافية البيانات وصحتها.
		رغم أن أهلية الاستفادة من هذا الخط غير مرهونة بالضرورة باستيفاء جميع معايير قوة الأداء ذات الصلة المشار إليها آنفا، فإن وجود أوجه قصور كبيرة في استيفاء معيار أو أكثر من هذه المعايير قد يعني عموما أن البلد العضو ليس من البلدان ذات الأداء بالغ القوة التي صُمِّمَ خط الائتمان المرن من أجلها، ما لم تكن هناك عوامل تعويضية، كاتخاذ إجراءات تصحيحية جارية على مستوى السياسات.
		وتسري على خط السيولة قصيرة الأجل نفس المعايير المشار إليها آنفا.
الشرطية		شرطية مسبقة في صيغة معايير أهلية، ولا شرطية لاحقة (مصاحبة "للبرنامج") نظرا لقوة أطر السياسات المثبتة من خلال استيفاء معايير أهلية الاستفادة من خط الائتمان المرن. طالع المزيد عن الشرطية.
طرائق المراجعة		بالنسبة للاتفاقات التي تغطي عامين، يتعين استكمال مراجعة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لسياسات البلد العضو خلال ١٢ شهرا من تاريخ الموافقة على الاتفاق بحيث يمكن للبلد المعني مواصلة الاستفادة من موارد الصندوق في العام الثاني. وتقيِّم عملية المراجعة مدى استمرارية هذا البلد في الالتزام بمعايير الأهلية.
الشروط	**المدة**	خط ائتمان قابل للتجديد يُتاح بداية لمدة عام أو عامين.
	السداد	على مدار فترة تتراوح بين ٣,٢٥ سنة و٥ سنوات.
	سعر الفائدة والرسوم	يتألف سعر الإقراض مما يلي: • سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي تحدده آليات السوق – بحد أدنى ٥ نقاط أساس – وهامش

		(يبلغ حاليا ٦٠ نقطة أساس)، ويُعرفان معا بمعدل الرسم الأساسي. • رسوم إضافية تتحدد قيمتها بناء على مبلغ الائتمان القائم وأجل الاستحقاق المتبقي. ويُدفَع رسم إضافي قدره ٢٠٠ نقطة أساس على مبلغ الائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو. وإذا ظل الائتمان متجاوزا ٣٠٠٪ من الحصة بعد مرور ثلاث سنوات، يرتفع الرسم الإضافي إلى ٢٧٥ نقطة أساس. والرسوم الإضافية مصممة للحد من الاعتماد الكبير على موارد الصندوق لفترات مطولة.
		كذلك تخضع الموارد لرسم التزام يُحصل في بداية كل اثني عشر شهرا على المبالغ التي يمكن سحبها في تلك الفترة (١٥ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها التي تصل إلى ٢٠٠٪ من قيمة حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها التي تزيد عن ٢٠٠٪ ولا تتجاوز ٦٠٠٪ من الحصة، و٦٠ نقطة أساس للمبالغ التي تزيد عن ٦٠٠٪ من الحصة). وتُرَد هذه الرسوم بالتناسب مع قيمة المبالغ المسحوبة خلال الفترة المحددة، أو كاملةً في حالة اقتراض البلد لكامل المبلغ الملتزم به. ومع هذا، لا تُرَد أي رسوم إذا لم تسحب البلدان المبالغ الملتزم بها. ويُطبق رسم خدمة قدره ٥٠ نقطة أساس على كل مبلغ يتم سحبه.
	الاستفادة من الموارد	تتوفر جميع المبالغ المتاحة وقت الموافقة وطوال مدة الاتفاق بشرط استكمال مراجعة منتصف المدة بالنسبة للاتفاقات التي تغطي عامين.

		لا يوجد حد أقصى للاستفادة. ويتم تقييم الحاجة إلى الموارد على أساس كل حالة على حدة حسب الاحتياجات الفعلية أو المحتملة لتمويل ميزان مدفوعات البلد العضو. يمكن استخدام أداة خط الائتمان المرن بالتزامن مع "خط السيولة قصير الأجل" (الذي تنطبق عليه نفس معايير الأهلية) إذا كان ذلك مبررا بطبيعة وحجم المخاطر الخارجية والاحتياجات المحتملة لتمويل ميزان المدفوعات.